

## المقر يدعو للتنسيق وعقد اجتماعات دورية



قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر: «لا بد من وجود تنسيق وعقد اجتماعات دورية بين كل من البنوك ووحدة التحريات المالية، وكذلك النيابة العامة للوقوف على أوجه القصور التي تشوب عملية التنسيق للاتفاق على كيفية علاجها في المستقبل». وأضاف الصقر في مداخلة مكتوبة: «كان من المفترض مشاركة وحدة التحريات التابعة لوزارة المالية في مؤتمر القبس، كونها الجهة الرئيسية المسؤولة عن إحالة البلاغات التي يشتبه في ارتباطها بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وتعليقاً على تصريح الرجيب بأن النيابة تلقت 400 بلاغ منذ عام 2016 أشار الصقر إلى أن «الوطني» رفع إخطارات إلى الوحدة تفوق هذه الأرقام بكثير، ورغم ذلك لم يتلق أي ردود إلا مؤخراً».

الحلقة الأولى  
«كيف لا تصبح الكويت «مركزاً خفية» لغسل الأموال»

## مؤتمر القبس الوطني.. كي لا تصبح الكويت حديقة خلفية لغسل الأموال

# أرقام جرائم غسل الأموال .. صادمة!

التحرير الزميل وليد عبداللطيف النصف إلى قصور في أداء بعض الجهات الرقابية وتخوفها من الاستمرار في تتبع الأموال المشبوهة التي تقع تحت إشرافها. وذكرنا أن الحاجة باتت ماسة إلى تحديث التشريعات في ظل تطور الجرائم وابتكار أساليب جديدة لاخترق النظام المصرفي.

أجمع المشاركون في مؤتمر «القبس الإلكتروني» بعنوان «كي لا تصبح الكويت حديقة خلفية لغسل الأموال» على ضرورة الاستعداد جيداً لمراجعة تصنيف الكويت في عام 2022، مؤكداً أن الأرقام العالمية لغسل الأموال تدعو إلى القلق وتتطلب صرامة أكثر في مواجهة تلك الجرائم محلياً. وأشاروا خلال فعاليات الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التي أدارها رئيس



### النصف:

القضايا الأخيرة في الكويت شكلت ضربة موجعة لسمعتها المالية نستغرب عدم مشاركة وحدة التحريات.. المعني الأول بالملف

سالم عبدالغفور وعلي الخالدي

أكد رئيس تحرير القبس الزميل وليد عبداللطيف النصف أن قضية غسل الأموال عالمية في المقام الأول وليست محلية، ويعاني منها أرقى دول أوروبا التي يسود فيها القانون منها ألمانيا وفرنسا، مشيراً إلى أن 4 أو 5 بنوك عالمية كبرى جرى تفريرها حوالي 10 مليارات دولار خلال 15 شهراً في حين تجاوزت القيمة السوقية للجرائم المالية والنتائج عنها جريمة غسل أموال تريليوني دولار.

ولفت إلى أنه في عام 2016 فقط بلغت جرائم غسل الأموال 4 تريليونات دولار، وهو ما يعادل 7% من الدخل القومي لكل دول العالم، مؤكداً أن تلك الأرقام صادمة وتشير إلى حجم تلك الجرائم عالمياً.

وأشار إلى أن توسع تلك الجرائم إلى الكويت يهدد سمعتها المالية، مشيراً إلى جرائم عدة شابتها عمليات غسل أموال، ومنها على سبيل المثال قضايا «النصب العقاري»، و«الناخب البنغالي»، و«الإيراني»، وأكبرها الصندوق المالي، وبالتأكيد نحن بانتظار أحكام القضاء التزبه فيها، لكن تداول تلك القضايا في البلاد بلا شك يشكل ضربة موجعة لسمعة الكويت.

وأشار إلى أن الكويت تحتل مراكز متأخرة على بعض المؤشرات العالمية، وغائبة تماماً عن مؤشر «بازل» لمكافحة غسل الأموال، على الرغم من توافر دول أفريقية مقوماتها أقل من الكويت. وأكد النصف: «أن الدعوة إلى مؤتمر القبس الافتراضي هي من أجل تسليط الضوء على ملف جرائم غسل الأموال وإيضاح مكان الخلل على جميع المستويات بما فيها الجهات الرقابية»، معرباً عن استيائه من عدم مشاركة وحدة التحريات المالية المعنية بشكل مباشر في الإشراف وتتبع عمليات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب رغم دعوتها.

وأشار النصف إلى أن الكويت في ظل العهد الجديد، يحدها الأمل أن تتغير الأمور للأفضل ويتحسن موقعها على المؤشرات العالمية.

### أكثر صرامة

من جانبه، قال محافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل: «بلا شك أن الأرقام العالمية لحجم الأموال المتداولة في عمليات غسل الأموال في العالم تدعو إلى القلق في كل دول العالم، وتدعو الجهات الرقابية لوضع منظومة رقابية أكثر شدة وصرامة من خلال توقيع جزاءات عقابية تتواءم مع حجم الجرائم المرتكبة، وتؤدي إلى ردها».

وأضاف: منذ عام 2008 حتى الآن بلغت قيمة الغرامات الموقعة على مرتكبي جرائم غسل الأموال في دول العالم 320 مليار دولار، وهي أقل بكثير من حجم المبالغ لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشيراً إلى أن الفارق التاسع ما بين الغرامات وقيمة عمليات غسل الأموال نفسها يشير إلى أن العقوبات لا تكون رادعة بشكل كافٍ.

وأفاد د. الهاشل بأن القانون الذي كان سارياً قبل عام 2013 لم يكن كافياً وملبياً للمتطلبات الدولية، وكانت وحدة التحريات المالية تابعة لـ«المركزي» قبل ذلك التاريخ كجزء منه، لكن مع التطورات عكف «المركزي» على عمل قانون متكامل لتلبية المتطلبات الدولية، وعليه، صدر القانون رقم 106 لسنة 2013، الذي بموجب تم إنشاء وحدة تحريات مالية مستقلة بذاتها، وتعتبر بتلقي الإخطارات من الجهات المبلغه.

وحول الخلط الذي يقع فيه الكثيرون ما بين وحدة التحريات وبنك الكويت المركزي في مكافحة غسل الأموال، قال الهاشل إن الخلط قد يكون سببه الارتباط التاريخي السابق، عندما كانت الوحدة تابعة لـ«المركزي»، مؤكداً أن «الوحدة» منذ 2013 باتت جهة مستقلة، تابعة لإشراف وزير المالية وليس بنك الكويت المركزي.

ولفت إلى أن قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعتبر جيداً حتى الآن، ويلبي المتطلبات الدولية، وبسببه أزيل اسم دولة الكويت عن قائمة المراجعة من مجموعة العمل المالي «فاتف»، حيث حدد القانون أدوار الجهات المعنية بالإخطار والجهات الرقابية.

وأشار المحافظ إلى أن هناك 4 أركان أساسية يقوم عليها القانون، وهي وحدة التحريات المالية كجهة مستقلة، ثم «المؤسسات المالية» وغير المالية مثل مسامرة العقار، وتجارة الذهب والمجوهرات والأحجار الكريمة وغيرها، فضلاً عن الجهات الرقابية التي يفوق عددها 12 جهة، مع النيابة العامة، مشدداً على أنه متى ما عملت هذه الجهات جنباً إلى جنب بشكل يفظ، فلا شك أنها ستوفر منظومة حصينة لمكافحة هذه الآفة.

### المستثمر الأجنبي

ورداً على سؤال حول تأخر الكويت في المؤشرات العالمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، أكد د.

العضوة في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الاستعداد جيداً لهذه الزيارة.

وبيّن أن «المركزي» من جانبه قام بإعداد فرق فنية للتأكد من تطبيق القانون بشكل سليم وتوقيع العقوبات على كل من يرتكب جريمة غسل الأموال، مؤكداً أن البنوك قائمة على هذا الأمر بشكل جيد، والدليل على ذلك أن 98% من الإخطارات المحالة إلى وحدة التحريات المالية رفعت إليها من البنوك المحلية.

وأشار المحافظ إلى أن البنوك لديها جزء من المعلومات حول جريمة غسل الأموال وليس كل شيء، إذ على سبيل المثال تجارة المخدرات تتم خارج الجسم المصرفي، ويحاول المتاجرون فيها تبييض أموالهم من خلال النظام المصرفي وإضفاء الشرعية عليها، وقد يتم الأمر ذاته في شراء الأسهم، والعقار، والذهب والأحجار الكريمة، وتجارة الماشية، وغيرها.

وأضاف: أنه في حالة الاستنباه في عملية مصرفية غير اعتمادية، تقوم البنوك بإبلاغ وحدة التحريات المالية مباشرة، كما أن «الوحدة» لديها كل الصلاحيات القانونية في تتبع بلاغات البنوك، وبالتالي تقوم بمخاطبة جميع الجهات الحكومية ذات الصلة مثل «المركزي» ووزارة العدل متمثلة بالسجل العقاري على سبيل المثال وغيرهما من الجهات ذات العلاقة بماهية الإخطار، ومن ثم تقوم وحدة التحريات بدراسة وتحليل المعلومات التي جمعتها بناء على البلاغ الوارد إليها، وعليه تقوم بحفظ البلاغ، أو تحيله إلى النيابة العامة إذا توافرت لديها دلائل اشتباه جريمة غسل الأموال.

### القبس حركت بلاغات راکدة

قال الهاشل: إن تسارعاً للأحداث - في الأخبار التي نشرت عن ملفات غسل الأموال في الكويت، ولا شك هناك دور طيب وجيد للإعلام المحلي، وعلى رأسه جريدة القبس الغراء، التي نشرت الكثير من المعلومات حول هذا الملف - نتج عنه قيام وحدة التحريات بتحويل بلاغات كثيرة إلى النيابة العامة «دفعاً واحدة»، خلال الفترة الماضية، في حين إن البنوك المحلية قدّمت البلاغات لحظة اكتشافها شبهة الجريمة، لافتاً إلى أن عدداً من إخطارات البنوك جرى تقديمها منذ أعوام 2016، 2017، 2018، و2019، لكن للأسف لم تُرفَع إلا مؤخراً إلى النيابة العامة.

### 500 ألف دينار للمخالفة الواحدة

أوضح الهاشل أن بنوك الكويت قامت بدورها المنوط بها في جميع عمليات غسل الأموال، ومن خالف تعليمات بنك الكويت المركزي طبقت عليه الجزاءات التي وصلت إلى 500 ألف دينار للمخالفة الواحدة، وهو الحد الأقصى للعقوبات المقررة في قانون البنك المركزي، مع إلزام البنوك المحلية الإفصاح عن العقوبات الموقعة بحقها بهذا الخصوص أمام جمعياتها العمومية، حتى يكون المساهمون مطلعين عليها، إضافة إلى عزل الموظف المسؤول عن وظيفته.

### يصعب تفسير موقف وحدة التحريات!

رداً على سؤال حول عدم تحويل وحدة التحريات المالية بلاغات البنوك في وقتها، قال د. الهاشل «يصعب عليّ تفسير ذلك، ولا أملك معلومات عن أسباب التأخير»، ولكن البنوك متى ما اشتبهت في معاملة، فعليها من دون تأخير إخطار وحدة التحريات من دون إخطار بنك الكويت المركزي.

### محمد الهاشل:

البنوك المحلية تقوم بدورها جيداً.. 98% من الإخطارات مرفوعة منها

أنفقت مبالغ طائلة على تطوير الأنظمة التقنية وصل الكوادر البشرية

رقابة «المركزي» على البنوك صارمة.. ولن نتوانى عن محاسبة المقصرين

وحدة التحريات مستقلة منذ 2013 وتابعة لإشراف وزير المالية

الخلط بين دور الوحدة و«المركزي» تاريخي.. عندما كانت تابعة

العمل الجماعي بشكل يفظ يوفر منظومة حصينة تجنبنا هذه الآفة

### تطوير الأنظمة

ورداً على سؤال حول مدى مواكبة البنوك الكويتية للتطورات في ردع جريمة غسل الأموال والحيل الجديدة لغاسلي الأموال، أكد د. محمد الهاشل إلى أن «المركزي» والبنوك المحلية تعمل بشكل حثيث في هذا الإطار، مضيفاً أن البنوك اتفقت أمولاً طائلة بناء على توجيهات «المركزي» وذلك لتطوير الأنظمة التقنية لديها، بحيث تعطي تنبيهات تلقائية، دون تدخل بشري متى ما كان هناك أي عملية غير منطقية تفوق العمليات الاعتمادية للعميل، ومن ثم تتم إحالتها إلى إدارة غسل الأموال في البنك، ليقوم المشرفون عليها بدراسة وتحليل اإيداعات العميل، وتقرير ما إذا كانت العملية طبيعية أو تشكل جريمة غسل أموال.

وأشار إلى أن البنوك اتفقت الكثير على تطوير الأنظمة وصل الكوادر البشرية، وتدريبها لتكون على أساس مهني عال، ولديها القدرة على اكتشاف مرتكبي هذه الجرائم، لافتاً إلى أن مرتكبي تلك الجرائم يتطورون، ودائماً لديهم أساليب جديدة لمحاولة اختراق وخداع البنوك، وهذه عملية مستمرة ولن نقف.

وأكد محافظ البنك المركزي أن عملية المواكبة التقنية وتدريب العناصر البشرية في البنوك المحلية مستمرة، ولن تقف أبداً، كما أن رقابة «المركزي» على البنوك ستكون دائماً صارمة، ومتى ما وجد أي قصور لن يتوانى «المركزي» عن محاسبة البنك المقصر.

## إقرارات النواب المالية

يسؤال بوزير حول بعض نواب مجلس الأمة الذين يدخلون المجلس كأشخاص عاديين، وبعد سنوات تظهر عليهم مظاهر الثراء الفاحش، قال إن إقرارات نواب المجلس السابق ما زالت مفتوحة ولم تغلق لحين تقديم الإقرار النهائي، وعلى اثره يتم تحليل الأموال التي لديهم خلال فترة العضوية، وعليه يتم تقييم وضعهم المالي، وبالنسبة للنواب الجدد فالإقرار مفتوح لتقديم الإقرار الأول.

## العمال السياسي

قال بوزير: إن «نزاهة» ليس لديها اختصاص في تتبع المال السياسي، لكن إذا توافرت دلائل جديده على قيام موظف حكومي بتلقي مال سياسي فلن نسكت، وتتابع عدداً كبيراً من الموظفين العموميين، خصوصاً الذين نرى أنهم «معرضون سياسياً».

## «ضيافة الداخلية»

قال العجيل: إن قضية «ضيافة الداخلية» لم تظهر إلا من خلال رقابة جهاز المراقبين الماليين، ومن ثم تم الذهاب بالملف الى لجنة الميزانيات التابعة لمجلس الأمة، الذي بدوره أحاله لديوان المحاسبة لإبداء الرأي، حيث أفردت **القابس** في نشره، وبالتالي اكتسبت القضية زخماً إعلامياً، وعلى إثرها تمت إحالتها إلى النيابة، ثم صدر حكم أول درجة فيها.

الحلقة الأولى  
كي لاتصبح الكويت «مديقة خلفية» لغسل الأموال

## مؤتمر القابس الوطني.. كي لاتصبح الكويت حديقة خلفية لغسل الأموال

## الرجيب: جهات رقابية لا تستخدم صلاحياتها

التعاون معها. ويبيّن أن بعض الجهات الرقابية في حال اشتباهها في وقوع جريمة غسل أموال تتخوف من الاستمرار في تتبع الأموال المشبوهة التي تقع تحت إشرافها، على الرغم من ان القانون يمنحها الصلاحية في ذلك، ولا أعلم هل هو قصور في فهم صلاحياتهم المقررة قانوناً، أم عدم تنسيق مع بقية الجهات الحكومية ذات الصلة في تتبع مثل هذه الجرائم؟

قال المحامي العام لنيابة الأموال العامة والشؤون التجارية رجيب الرجيب: إن مصادر البلاغات تتفاوت هناك من وحدة التحريات المالية وجهاز أمن الدولة وجهات حكومية أخرى، بل وحتى الأفراد، داعياً جميع الجهات الرقابية الى استخدام كل صلاحياتها المقررة في القانون لتتبع الأموال التي تشبه أنها متحصلة من جريمة غسل أموال، إضافة الى طلب أي معلومة من أي جهة، وعلى جميع الجهات



رجيب الرجيب

■ لا أعلم  
.. هل  
هو قصور  
في فهم  
صلاحياتها  
أم عدم تنسيق؟!

■ الدول المتقدمة في  
مكافحة غسل الأموال  
تطبق ضريبة الدخل



رئيس التحرير الزميل وليد النصف مع فريق القابس أثناء الجلسة الأولى

أفاد الرجيب بأن هناك بعض الجهات تقوم بتحويل أي شبهة غسل الأموال الى النيابة العامة بمجرد وقوعها، علماً بأن جميع الجهات الحكومية، خصوصاً الرقابية، لديها إدارات قانونية قادرة على تحديد وقائع الاشتباه، وبإمكانها التعرّف ما إن كان ذلك يشكل جريمة من عدمها.

والمع إلى أن النيابة العامة ليست جهة تقصّ أو فحص، ومن المفترض أنها تستقبل بلاغات الاشتباه في وقوع الجرائم مهما كان نوعها مدعومة بالمستندات والإثباتات من الجهة المبلّغة. ويسؤاله عن أن كانت الكويت قد استفادت من تجارب دول العالم في مكافحة جريمة غسل الأموال، قال الرجيب أن الملاحظة المشتركة في الدول المتقدمة في الحد من جريمة غسل الأموال هي أنها تطبق نظام «الضريبة على الدخل» وهي ليست دعوة الى تطبيق هذا النوع من الضريبة في الكويت، لكن الدول التي تطبق هذا النظام على الأفراد والشركات قادرة على تحديد تضخم الأموال في حسابات المشتبه بهم، وبالتالي أي زيادة عليها يتم اكتشافها، وفي حال لم يتم إثبات جريمة غسل الأموال على تضخم الحساب، نظراً إلى احترافية عملية الإيداع، تقوم الدولة بتطبيق عقوبة التهرب الضريبي على المتهم، بمعنى أن مرتكب الجريمة إن تلاعب على قانون مكافحة غسل الأموال فلن يفلت من عقوبات التهرب الضريبي.

## تصور في الأداء

من جانبه، قال مساعد وزير الخارجية لشؤون التنمية والتعاون الدولي ناصر الصباح: إن قوانين الدول لا تأتي كاملة منذ البداية، وداخلياً هناك مواكبة لسن التشريعات، لسد أي خلل جديد يتسلسل إليه مرتكب الجريمة، كما أن وضع الكويت قبل عام 2001 كان خاضعاً «للرقابة المعززة» من منظمة العمل «فاف» بسبب عدم توافر هيئة مستقلة تعنى بالتحريات المالية، إضافة الى عدم توافر قانون لمتابعة العمل الخيري في الخارج.

وبين انه بناء على ذلك أصدر مجلس الوزراء قراراً بموجبه تم إكمال مهمة مراقبة أموال العمل الخيري المحول للخارج إلى وزارة الخارجية، وفي عام 2013 صدر القانون 106 بشأن مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، وعليه تمت إزالة اسم الكويت عن الرقابة المعززة.

وتابع: بموجب قانون مكافحة غسل الأموال، أصبحت وحدة التحريات المالية، ترأس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجهة المعنية في الكويت بمتابعة جرائم غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

ولفت إلى قصور في أداء بعض الجهات الرقابية المعنية في مكافحة غسل الأموال، وأن الحاجة باتت مطلوبة لتطوير وتحديث بعض التشريعات من خلال مساندة مجلس الأمة للحكومة بهذا الخصوص، موضحاً أن الرضا الكامل عن دور الجهات الرقابية في مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الصعب توفيقه، لكن هناك جوانب مطلوبة لتعزيز النظام الرقابي في الكويت بهذا الشأن، منها على سبيل المثال الاستعانة بالكفاءات التي تمتلك خبرة في القطاعات الرقابية.

وأضاف الصباح: إن الكويت لا تخضع لأي عقوبات دولية أو إقليمية، وهذا مؤشر إيجابي يعزّز سمعة الكويت بين دول العالم، موضحاً أن الكويت ممثلة بوزارة الخارجية تعمل بشكل كبير مع وزارة الخزانة الأميركية، وهناك تنسيق عال بين الطرفين، على مستوى تبادل المعلومات المهددة لاقتصادات البلدين، أو حتى بقية دول العالم.

## رقابة مسبقة

من ناحيته، قال رئيس جهاز المراقبين الماليين خليفة العجيل: إن الجهاز مختص بالرقابة على عمليات الصرف والإيراد الحكومي، ونظم عملنا القانون رقم 23 لسنة 2015، والمشرّع كان واضحاً في إنشاء جهاز المراقبين الماليين، وهو تحقيق رقابة مالية مسبقة فعالة وضمان الشفافية في عمليات الصرف الإيرادات الحكومية.

وبيّن العجيل أن جهاز المراقبين الماليين مر بمرحلتين: الأولى بدأت من خلال إنشاء إدارة، ثم قطاع بوزارة المالية في السابق، وفي عام 2015 تحول إلى جهاز رقابي مستقل يتمتع بتخصصية اعتبارية. وأشار إلى قصور في بعض التشريعات المحلية، وهي بحاجة الى تطوير، مثلما هو الحال مع مرتكبي جرائم غسل الأموال الذين باتوا يتطورون ويبتكرون أساليب جديدة لاختراق النظام المصرفي لتبييض أموالهم، كما أن الجهات الرقابية بحاجة للمزيد من التواصل في ما بينها. وأضاف العجيل أن هناك بعض الأشخاص تتم إدانتهم في أحكام قضائية نهائية في جرائم غسل أموال، وتم تسهيل عملية صرف أموالهم لهم في الجهات الحكومية، مثل مستحقات نهاية الخدمة، أو شيك مستحق للصرف ناتج عن مناقصة.

## عمليات معقدة

قال الرجيب ان إثبات جريمة غسل الأموال يتفاوت بحسب نوعها، إذ لو كان مصدر الأموال جريمة ارتكبت داخل الكويت، فقد يكون الأمر سهل الإثبات، أما المتحصلة من الخارج، فأثباتها شبه مستحيل، إذ تمر الجريمة بعمليات معقدة، ووسائل مختلفة، فهناك ايداعات نقدية او عقارات او منقولات او شراء سلع، وقد يكون مصدر الأموال مرّ عبر دول عدة، وهناك دول قد تستجيب، وأخرى لا تتجاوب طبقاً لقوانينها.

## 400 بلاغ محال إلى النيابة

قال الرجيب ان عدد البلاغات التي أُحيلت إليها من الجهات الرقابية الى النيابة منذ عام 2016 بلغ 400 بلاغ، لكن منذ مطلع عام 2020 حدث نمو لافت، حيث تمت إحالة 106 بلاغات من الجهات الرقابية.

## نيابة متخصصة في غسل الأموال

بين الرجيب أن النائب العام ضرار العسوس، وجه بعمل فريق قانوني متخصص لعملية تقييم المتطلبات الدولية في قضايا غسل الأموال في الجانب المتعلق في اختصاصات النيابة العامة، وهو فريق على قدر كبير من الاحترافية والتدريب المهني بهذا الخصوص، كاشفاً عن إنشاء نيابة متخصصة في عمليات وجرائم غسل الأموال «تحت الدراسة» وهو متطلب دولي، ولكن يجب أن نراعي وضع الكويت، إذ ليس من المعقول أن يتم إنشاء نيابة متخصصة مع أعبائها المالية والإدارية، وعدد القضايا المطلوب متابعتها في هذا الخصوص قليل جداً. وأضاف أن النيابة العامة في الكويت لديها العدد الكافي من الكوادر البشرية المدربة على مثل هذه القضايا والتي تلقت تدريبها في الكويت من قبل خبراء، أو في الخارج وفي دول ذات شأن كبير في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## الإحالة إلى المحكمة.. ثبوت للجرم

قال الرجيب إن القضايا التي تحقق فيها النيابة وتتم إحالتها الى المحكمة، تعني ثبوت الجرم بالنسبة إلى النيابة، أما الحكم فيها فهو اختصاص خالص للسلطة القضائية، وفي ما يخص القضايا التي يتم حفظها في النيابة، فذلك بسبب إثبات مشروعيتها.

## محمد بوزير:



■ «نزاهة»  
تسعى  
للحصول على  
معلومات  
من الخارج  
عبر «وحدة  
التحريات»

■ تمكّنًا من تحييد 14 ألف  
موظف عمومي عبر إقرارات  
الذمة المالية

## خليفة العجيل:



■ تشريعات  
يشوبها  
القصور..  
والجهات  
الرقابية بحاجة  
إلى المزيد من  
التواصل

■ أشخاص يدانون بغسل  
الأموال.. وتُصرف مستحقّاتهم  
من الجهات الحكومية

## ناصر الصباح:



■ الرضا  
الكامل عن  
دور الجهات  
الرقابية في  
مكافحة  
غسل الأموال..  
صعب إيجاد

■ تعزيز النظام الرقابي  
يتطلب الاستعانة بكفاءات  
تمتلك خبرة كبيرة

## لا كويتيين مطلوبون دولياً

يسؤال الصباح حول ما إذا كان هناك مواطنون كويتيون على لوائح المتهمين في ارتكاب عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب، قال انه لا يوجد مواطن كويتي واحد مطلوب دولياً في قضايا غسل أموال، أما في ما يخص قوائم تمويل الإرهاب، فأكد أن هناك عدداً من المواطنين مدرجون في قوائم مجلس الأمن - تحت الفصل السابع - منع تمويل الإرهاب ومكافحته، وهؤلاء الأشخاص تتم مراجعة ملفاتهم بشكل دوري من خلال مجلس الأمن ولجنة المظالم المنبثقة منه ويتم التواصل معهم بشكل دوري بخصوص مواطني الكويت، وتقديم كل المستندات والأدلة التي تدل على براءة ذمتهم من تهم تمويل الإرهاب. وتابع: كما أنه ليست هناك كيانات محلية حكومية أو غير حكومية أو جمعيات خيرية كويتية مجرمة دولياً او مسجلة على قوائم المذنبين في إطار مجلس الأمن او المنظمات الدولية الأخرى، وهذا الأمر مدعاة للفخر.

وحدة التحريات المالية، يخص الفئات العالية المخاطر، والمعزّين سياسياً، خصوصاً في ما يتعلق بالأموال الخارجية، حيث تسعى هيئة مكافحة الفساد للاستفادة من مظلة وحدات التحريات المالية، وعضويتها في منظمة وحدات التحري العالمية، كي تصل الى التكامل في الاستفادة من المعلومات خارج الحدود.

ان الهيئة تمكّنت من تحييد 14 ألف موظف عمومي، من خلال رقابتها عليهم، من خلال إقرارات الذمة المالية، والنأي بالعام عن عمليات غسل الأموال، مشيراً الى ان الهيئة مستمرة في استقبال البلاغات، خصوصاً المغارة من وسائل الإعلام، وكشف بوزير ان «نزاهة» وقّعت مؤخرًا بروتوكولاً لتبادل المعلومات مع

## تبادل المعلومات

من جانبه، قال الأمين العام لهيئة مكافحة الفساد (نزاهة) الدكتور محمد بوزير: إن عدد بلاغات غسل الأموال التي ترد الى الهيئة يعتبر بسيطاً، ملمحاً إلى

## 7 توصيات

- 1- سن قوانين تمكن الجهات الرقابية من تطبيق جزاءات صارمة وغرامات مالية كبيرة رادعة
- 2- حث الجهات الرقابية على التعاون في ما بينها وتبادل المعلومات
- 3- تعديل تشريعي يلقى عيب إثبات أموال جريمة غسل الأموال على مرتكب الجريمة وليس على جهة التحقيق
- 4- تطبيق النظام الضريبي في الكويت على الافراد والشركات، لتسهيل عملية تتبع الأموال
- 5- قيام الجهات الرقابية بدورها في فحص وتحليل وتدقيق الشبهات قبل إحالتها الى النيابة
- 6- سن قانون يتيح للحكومة مصادرّة الأموال التي لا يمكن اثبات مصدرها
- 7- تعزيز التكامل بين الجهات الرقابية